

حجم النشاط المصرفي وأثره في حجم التداول

الكلي

(دراسة تحليله في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من

2010 ولغاية 2014)

م. محمد جاسم محمد

جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية

والمصرفية

**Volume of the banking activity and its impact on the overall
trading volume**
Lecture Mohammed Jasim Mohammed

Abstract:

The study aims to identify the role played by the Iraqi banking activity on the size of the overall trading volume in the Iraq Stock Exchange for the period from 2010 until 2014 by relying on monthly data through 60 scenes of the data. In order to achieve this goal, it was the researcher adopted two main hypotheses which can be summarized as follow (there is no correlation between the size or the impact of between the size bank activity and the total trading volume in the Iraq Stock Exchange). The study found several important conclusions there is no correlation between the size or the impact of the bank activity and the total trading volume in the Iraq Stock Exchange relationship.

Key words: banking system, the volume of activity, the Iraq Stock Exchange , trading volume.

حجم النشاط المصرفي واثره في حجم التداول الكلي

(دراسة تحليله في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة من 2010 ولغاية 2014)

- المجلد التاسع
- العدد التاسع عشر
- تشرين 2 2017
- استلام البحث: 2016/10/16
- قبول النشر: 2016/11 /30

م.محمد جاسم محمد

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يؤديه حجم النشاط المصرفي العراقي في حجم التداول الكلي في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2010 ولغاية 2014 من خلال الاعتماد على البيانات الشهرية وذلك من خلال 60 مشاهده للبيانات، ولأجل تحقيق هذا الهدف فقد أعتمد الباحث فرضيتين رئيسيتين يمكن إجمالها بالآتي (عدم وجود علاقة ارتباط أو أثر بين حجم النشاط المصرفي وحجم التداول الكلي في سوق العراق للأوراق المالية) .

وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات عده أهمها: تحقق فرضيات الدراسة أي عدم وجود علاقة ارتباط أو أثر بين حجم النشاط المصرفي و حجم التداول الكلي في سوق العراق للأوراق المالية . أما أهم التوصيات فكانت يجب العمل وبشكل كثيف على نشر الوعي المصرفي في المجتمع وذلك لما له من أثار ايجابية تنعكس على النشاط الاقتصادي برمته.

الكلمات ألماتحه: الجهاز المصرفي، حجم النشاط، سوق العراق للأوراق المالية، حجم التداول .

المقدمة

إن تطور التداول في الأدوات المالية (الأسهم،سندات، أسهم ممتازة، وغيرها) يعكس الوضع الاقتصادي للبلد لما فيه تحقيق التنمية للقطاعات الاقتصادية المشاركة في السوق وتوفير السيولة، ولأهمية ذلك أعطت الدول اهتماماً كبيراً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة البيئة القانونية، تحرير حركة رأس المال، والبدء بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، إذ صدر قانون رقم 24 لسنة 1991 لتأسيس سوق بغداد للأوراق المالية وكان هذا السوق حكومياً، واستطاع عندها إدراج 113 شركة عراقية مساهمة واستطاع أن يستقطب في آخر عام له معدلات تداول سنوي تجاوزت سبعة عشر مليون دولار ونصف بقليل، ثم أغلق هذا السوق بقرار من مجلس إدارته بتاريخ 2003/3/19 . وبتاريخ 2004/4/18 صدر قانون سوق العراق للأوراق المالية رقم 74 لعام 2004 ووضح هيكلية وأهدافه، وعقدت أول جلسة بأسلوب التداول اليديوي 2004/6/24، وفي 2009/4/19 عقدت أول جلسة تداول الكتروني، وبهذا أصبح عدد الجلسات 5 جلسات أسبوعياً ابتداءً من 2009/11/1.

بما أن الجهاز المصرفي من أهم الأجهزة الاقتصادية للدولة، ويعد احد المقومات المطلوبة في أي بلد ليشكل السوق المالي الفعال كون الجهاز المصرفي يعمل كحلقة وصل بين المستثمرين والموولين من خلال الخدمات التي يقدمها، ناهيك عن امتلاك العراق جهاز مصرفي يعد من الأجهزة العريقة من خلال المقارنة بالدول المجاورة من جهة، وامتلاك الجهاز المصرفي عدداً من المؤسسات الأساسية والساندة من ناحية أخرى يقصد بالمؤسسات الساندة (شركات التأمين، صندوق توفير البريد، شركات التوسط لبيع وشراء العملات الأجنبية،...)، إذ بلغ عدد المصارف حتى نهاية عام 2014 (57) مصرفاً لها 1204 فرعاً ومكتباً، بضمنها 6 مصارف حكومية و51 مصرفاً خاصاً عراقياً متضمنة 18 مصرفاً إسلامياً عراقياً و15 فرعاً لمصارف أجنبية بضمنها فرع مصرفي إسلامي واحداً. لذلك يعد توضيح أثر حجم النشاط المصرفي على حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية من الأمور المهمة والواجب الإشارة إليها وتوضيحها حسب التسلسل المذكور لاحقاً.

المبحث الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة:

يوضح هذا المبحث الخطوات الأساسية للبنية الإجرائية للدراسة والدراسات السابقة وذلك على وفق الفقرات الآتية:-

1- منهجية الدراسة

أ- مشكلة الدراسة: Study Problem

يعد حجم التداول في السوق المالية من المؤشرات المهمة، والتي تعتمد لقياس أداء السوق المالية، ولكون الجهاز المصرفي العراقي هو عصب الاقتصاد لما يملكه من مؤسسات مالية سواء كانت مؤسسات مالية أساسية او مسانده وما تملكه هذه المؤسسات من أدوات مالية ومكونات في ميزانياتها تستطيع من خلالها السيطرة والتحكم في مؤشر مالي مهم من مؤشرات النشاط الاقتصادي والذي ينعكس من خلال حجم التداول في السوق المالية، لذلك جاءت مشكلة الدراسة على وفق السؤال الأتي:- (هل توجد علاقة بين حجم النشاط المصرفي العراقي (متمثل ببعض مكونات ميزانية

الجهاز) في حجم التداول الكلي لسوق العراق للأوراق المالية)

ب- أهداف الدراسة: Study objectives

استرشاداً بالسؤال المطروح في مشكلة الدراسة وبمسوغات إجراء الدراسة الحالية يمكن إجمال أهداف الدراسة بالآتي:-

- 1- التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ودور الجهاز المصرفي العراقي الذي يؤديه في حجم التداول الكلي في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2- وصف متغيرات الدراسة الرئيسية ومتغيراتها الفرعية عبر تتبع المسارات التنظيرية للأدبيات المتخصصة و تجذير المعرفة التي تحويها.
- 3- توفير قاعدة معلوماتية للباحثين المهتمين بموضوعات الدراسة والتي قد تسهم في تطوير رؤاهم المستقبلية .

ج- أهمية الدراسة : Study importance

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تناولها متغيرات مهمة ترتبط بعلاقات وثيقة في ضوء إشارات الباحثين من خلال ما تم استعراضه في جانب الجهاز المصرفي من هيكلية وملامح والتحديات فضلاً عن مؤشرات الأمان وحجم التداول الكلي وعليه فأن أهمية الدراسة تكمن في الآتي :-

- 1- تتجلى أهمية الدراسة ميدانياً في زيادة إدراك المعنيين، في كل من الجهاز المصرفي وذوي العلاقة بطبيعة هذه العلاقة وأهميته .
- 2- تعاملها مع ما هو مستحدث في مجال متغيرات الدراسة والمقاييس المعتمدة في قياس تلك المتغيرات.

د-فرضيات الدراسة : Study Hypotheses

تعد الفرضية تفسيراً مؤقتاً أو أجابه أولية محتملة للأسئلة التي يضعها الباحث في مشكلة دراسته ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة و اختبار نموذجها الفرضي فقد تم وضع فرضيات الدراسة بالشكل الآتي :-

الفرضية الرئيسية الأولى : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم النشاط المصرفي معبراً عنه بمؤشرات ((إجمالي رأس المال والاحتياطيات والمخصصات)،(إجمالي موجودات المصرف)،(أجمالي الودائع المصرفية)،(إجمالي الائتمان النقدي الممنوح)،(إجمالي الائتمان التعهدي)،(إجمالي السيولة المصرفي)) وحجم التداول الكلي في سوق الأوراق المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين حجم النشاط المصرفي معبراً عنه بمؤشرات ((إجمالي رأس المال والاحتياطيات والمخصصات)،(إجمالي موجودات المصرف)،(أجمالي الودائع المصرفية)،(إجمالي الائتمان النقدي الممنوح)،(إجمالي الائتمان التعهدي)،(إجمالي السيولة المصرفي)) و حجم التداول الكلي في سوق الأوراق المالية .

هـ - منهج الدراسة: Methodology of the Study

عمدت الدراسة إلى استخدام المنهج التحليلي في اختبار فرضية الدراسة بعد جمع البيانات ذات العلاقة بالعينة، إذ تم جمع البيانات الخاصة للسنوات من 2010 إلى 2014 وعلى

مستوى بيانات شهرية بواقع 60 مشاهدة (تم استخدام بيانات شهرية لمدة 60 شهراً لخمس سنوات).

و- حدود الدراسة: Study boundaries

1- الحدود المكانية للدراسة : Spatial boundaries of Study

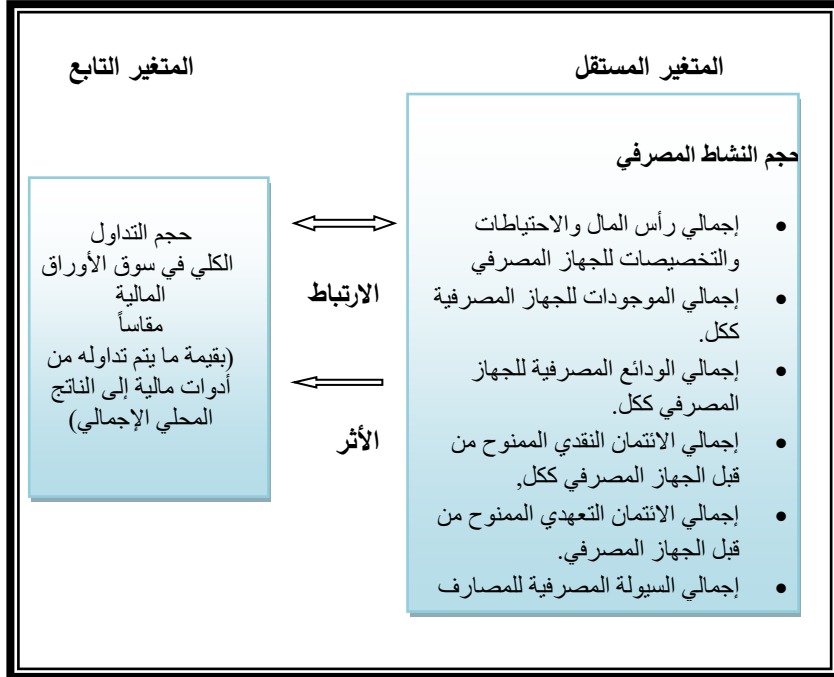
ألزمت متغيرات الدراسة أن تكون عينة الدراسة الجهاز المصرفي العراقي بمجموع مؤسساته (المشار اليها بشكل مفصل في فقرة هيكلية الجهاز المصرفي) ومكونات ميزانيته الأساسية فضلاً عن أحجام التداول الكلية لسوق العراق للأوراق المالية.

2- الحدود الزمنية للدراسة: Period boundaries of Study

هي المدة التي قام فيها الباحث بتحليل بيانات عينة الدراسة وهي من عام 2010 إلى 2014 بواقع بيانات شهرية أي 60 مشاهدته (تم استخدام بيانات شهرية لمدة 60 شهر لخمس سنوات)، فضلاً عن المدة التي الذي قام الباحث فيها بأعداد هذه الدراسة وهي المدة من 2016/4/8 ولغاية 2016/9/18 .

ر- متغيرات الدراسة و المخطط الفرضي:

يتكون مخطط الدراسة من متغير مستقل هو حجم النشاط المصرفي الذي يؤديه الجهاز المصرفي العراقي معبراً عنه ببعض المكونات الرئيسية لميزانية الجهاز المصرفي معبراً عن بعضها بمؤشرات فرعية مثل (السيولة المصرفية)، أما المتغير التابع فهو حجم التداول الكلي في سوق الأوراق المالية.



نموذج الدراسة الفرضي

2- دراسات سابقة:

بما أن ما يميز البحث العلمي هو أن يتيح المجال للتعرف على وجهات نظر الآخرين، إذ تعد الجهود المعرفية السابقة من الأمور المهمة لأية دراسة جديدة، ومن خلالها يتم التعرف على ما انتهت عليه تلك الجهود، و معرفة ما توصلت إليه من استنتاجات وتوصيات وتحديد

الفوائد منها، لذا ستتضمن هذه الفقرة استعراض بعض الدراسات السابقة و مناقشتها وتحديد موقع الدراسة الحالية منها على وفق الآتي:-

1- دراسة Jaffee & Levonian 2001
The Structure of Banking Systems in Developed and Transition Economies

تناولت هذه الدراسة الني أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، هياكل النظم المصرفية في الاقتصادات الانتقالية والمتقدمة، إذ هدفت إلى إجراء دراسة تحليلية تجريبية لمحددات هيكل النظام المصرفي مقاساً بموجودات المصرف، عدد الفروع والموظفين لدى المصرف، لـ26 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية، حيث تم الاعتماد على تطبيق الانحدار الخطي لـ23 اقتصاداً من اقتصادات الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في النظم المصرفية ذات الهياكل الفعالة، إذ تمت مقارنة التدابير الفعلية والمعيارية للبنية المصرفية لتقييم حالة النظام المصرفي، إذ كانت النتائج التي توصلت لها الدراسة تتسم بالموضوعية والقابلية للتكرار.

2- دراسة هدهود، 2008

القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وأفاق الإصلاح

أجريت هذه الدراسة في العراق وتهدف إلى توضيح مفهوم وبنية وسمات القطاع المالي والمصرفي في الدوال العربية فضلاً عن استعراض وتحليل واقع هذه القطاعات في (السعودية، مصر، المغرب) لمعرفة إشكاليات الواقع ومن ثم تحديد سبل الإصلاح الكفيلة بالنهوض بها من أجل زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي، وقد استخدمت الدراسة منهجاً وصفيّاً يعتمد الاستدلال تارة والاستقراء تارة أخرى من أجل الوصول إلى هدف الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها تختلف الدول من حيث مواجهتها للتحديات الاقتصادية وذلك للاختلاف في امتلاكها للموارد الطبيعية وهيكلها الاقتصادي ومستوى التنمية كما أن هناك اختلاف في الهياكل والنظم المالية المصرفية، أما أهم التوصيات فهي يتطلب إتباع سياسة إصلاح اقتصادية ملائمة حسب متطلبات الواقع الاقتصادي لكل بلد من البلدان لكي تتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3- دراسة كاظم و داغر 2008

القطاع المصرفي العراقي عوائق التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية -بازل 2

أجريت هذه الدراسة في العراق على القطاع المصرفي العراقي وهدفت إلى إلقاء الضوء على معيار بازل 2 وتحديد العوائق التي تواجه القطاع المصرفي العراقي في تطبيق معيار بازل 2 للرقابة وتحديد أهمية هذه العوائق، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على بعض المصارف العاملة في محافظة البصرة فضلاً عن البنك المركزي، وقد تم اعتماد استمارة الاستبانة في جمع بعض المعلومات وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وقد تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات منها إن تطبيق معيار بازل 2 من قبل القطاع المصرفي العراقي يستلزم معرفة عوائق تطبيق هذا المعيار وذلك من أجل معالجتها، ومن أبرز توصيات الدراسة إصدار مجموعة من التشريعات المصرفية التي من شأنها إلزام المصارف بالعمل على وفق ترتيب الإدارة .

4- الموسوي، حيدر، 2009

أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية أجريت هذه الدراسة في العراق وتهدف لبيان أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية والسعودية في مؤشرات سوق الأوراق المالية للمدة من 1990 ولغاية 2007، وبنيت الدراسة على فرضية مفادها أن الأداء المالي يؤثر إيجابياً في سوق الأوراق المالية بدرجات تتباين تبعاً لحجم الأموال التي يتعامل بها النشاط المصرفي، أتسمت مؤشرات الأداء المالي في كل من السعودية والأردن بالارتفاع على المستوى الإجمالي خلال مدة الدراسة.

5- دراسة زيتوني و درزبالي، 2012

تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي أجريت هذه الدراسة في الجزائر لتقييم نشاط تعبئة المدخرات العائلية بشكل خاص لعقد من الزمن، اعتمدت الدراسة على عدد من المؤشرات التحليلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأوعية المصرفية على ضخامة هيكلها لم تتمكن من تجميع سوى 14% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع، وبقاعدة عملاء لم تتجاوز 14% في المتوسط من إجمالي القوى العاملة .

6- دراسة، صحراوي والطراونة، 2013

أثر السوق المالي والجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي

أجريت هذه الدراسة في الأردن وكانت تهدف إلى بيان أثر كل من السوق المالية والجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي في الأردن للمدة من 1979 إلى 2009، وقد تم اختبار جذر الوحدة، التكامل المشترك، اختبار السببية، ونموذج متجه تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، حيث توصلت إلى أن الائتمان المحلي له تأثير سلبي ومعنوي في النمو الاقتصادي، في حين تبين أن لعرض النقد والقيمة السوقية ومعدل الدوران تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، في حين أن الأنفاق الحكومي له تأثير سلبي غير معنوي في النمو الاقتصادي، كما أن الجهاز المصرفي له تأثير أكبر على السوق المالية من النمو الاقتصادي.

7- دراسة، حيار، 2013

تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري هدفت هذه الدراسة التي أجريت في الجزائر إلى دراسة تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، للوصول إلى إيجاد الفكر والفلسفة المناسبة الواجب إتباعها لإنجاح عملية الإصلاح والرفع من مستوى الأداء، وقد بنيت الدراسة في قضية مفادها أن هناك تفاوت في مستويات الأداء المصرفي بين البنوك العمومية والخاصة لصالح الأولى على اعتبار حجمها ومكانتها في السوق المصرفي. أما أهم النتائج التي تم التوصل إليها سجل أداء القطاع المصرفي نتائج متباينة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

مناقشة موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

بعد تفحص وتحليل الدراسات المذكورة آنفاً في مجال متغيرات الدراسة وغيرها لم توجد دراسة تناولت متغيرات الدراسة مجتمعة بحدود اطلاع الباحث وبالتالي تعد هذه الدراسات هي من اقرب الدراسات إلى الدراسة الحالية من حيث المتغيرات ودراجه الاستفاده وبالتالي تمكنا من تثبيت الملاحظات الآتية:-

1- امتازت الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة بعرضها لعلاقة الجهاز المصرفي بمتغير حجم التداول دون غيرها من التداول .

- 2- تجانس عينة الدراسات كونها تناولت القطاع المصرفي في العراق ككل و حجم التداول في السوق المالية.
- 3- امتازت الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة بعرضها لعلاقة الجهاز المصرفي بمتغيراته من خلال بيانات لـ60 مشاهدة بواقع بيانات شهرية.
- 4- إن أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة تتمثل في الاطلاع على المصادر المستخدمة في الجانب النظري والتعرف على آراء الكتاب والباحثين من جهة و إغناء الجانب النظري من جهة أخرى،
- 5- التعرف على الوسائل الإحصائية المستخدمة فيها، وتحديد أفضل الوسائل والأكثر ملاءمة لاختبار فرضية الدراسة الحالية، فضلاً عن معرفة ما توصلت إليه الدراسات السابقة والتوصيات بشأن ذلك والانطلاق من حيث انتهت .

المبحث الثاني: المتغيرات الفكرية والمفاهيمية

أولاً:- هيكلية الجهاز المصرفي العراقي

يشار إلى الجهاز المصرفي بمعنيين، الأول: الضيق ويتضمن البنك المركزي والمصارف التجارية، والثاني: الواسع على وفق هذا المعنى فأن الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة، كما يمكن أن تضاف له بقية المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى.

كما يوضح مفهوم الهيكل المصرفي والذي لا يقصد فيه مؤسسات الجهاز المصرفي فقط بل يقصد فيه فضلاً عن ذلك قوى القانون والعرف والتقاليد التي تشكل الإطار الحركي الذي تقوم من خلاله هذه المؤسسات بإداء وظائفها.

يتكون الجهاز المصرفي في العراق حتى عام 2014 من 57 مصرفاً وفرعاً أجنبياً منها 6 مصارف حكومية وذلك بعد اندماج مصرف العراق مع مصرف الرافدين، و51 مصرفاً أهلياً بضمنها 18 فرعاً لمصارف أجنبية، فضلاً عن مكتب تمثيل واحد لبنك الإسكان، وبهذا فأن فروع المصارف يبلغ 1204 فرعاً ومكتباً .

ثانياً:- الملامح أو السمات الرئيسية للجهاز المصرفي العراقي

يتمتع كل جهاز مصرفي لأي بلد بمجموعة من السمات أو الملامح، بعضها مشترك مع أجهزة مصرفية لبلدان أخرى لكن بنسب ومستويات مختلفة وبعضها الآخر مشترك مع بعض المؤسسات المالية للبلد نفسه ولكن بنسب ومستويات مختلفة أيضاً، لذا سوف يتم توضيح بعض الملامح الرئيسية وفق الآتي:-

1- الكثافة المصرفية

تحدث الكثير من المصرفيين عن مبدأ الانتشار والكثافة المصرفية وذلك من خلال مجموع من النماذج بطريقة أو بأخرى فمثلاً نموذج **Cameron** الذي وضع عام 1967 نص على أن كل 10000 شخص فرع واحد لمصرف، مبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي إذ يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال المعادلة الآتية:-

(حبار، 2013: ص58)

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}} * 10000$$

إذا كان الناتج يساوي واحداً فهو العدد المثالي للتوزيع، و إذا كان أكبر من واحد فهناك انحراف موجب بمعنى هنالك انتشار كبير للمصارف، وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة على المصارف، وبالتالي انخفاض ربحية المصرف، أما إذا كان أقل من الواحد فهناك انحراف سلبي بمعنى انتشار المصارف حسب هذا النموذج غير كافٍ وبالتالي لاتصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة . (وقد طور هذا النموذج إلى الأخذ بعدد السكان المنتجين فقط)

إن الكثافة المصرفية حققت ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة إذ كانت 45 ألف نسمة لكل فرع مصرفي في عام 2010، وقد ارتفعت الكثافة في عام 2011 لتتحقق 40 ألف نسمة لكل فرع مصرفي، أما في عامي 2012 و 2013 فقد كانت 35 ألف نسمة لكل فرع مصرفي، وأفضل الأعوام على وفق سنوات الدراسة هو عام 2014 إذ حقق الكثافة المصرفية 29.9 ألف نسمة لكل فرع مصرف، إذ تبلغ مثل هذه النسبة 6 مصارف لكل 10 آلاف نسمة في الدول المتقدمة، ويحدود مصرف لكل 10 آلاف نسمة في لبنان.

من خلال بيانات الجدول (1) والذي يبين نمو مكونات الجهاز المصرفي العراقي خلال مدة الدراسة، أتضح أن هنالك نمواً متواصلاً خلال سنوات الدراسة لبعض متغيرات الكثافة المصرفية وبقاء بعضها الآخر ثابتاً كما هو الحال في المصارف الأجنبية، ونسبة المشاركة فقد كانت ثابتة وبنسبة تتراوح بين (49% إلى 81%) ولجميع سنوات الدراسة الخمس، كما تمت ملاحظة تراجع فقط بعدد المصارف الحكومية في عام، 2014 إذ تراجع العدد بمقدار مصرف واحد وذلك بعد عملية الاندماج التي حدثت بين مصرف الرافدين ومصرف العراق وبنسبة 0.142 من عدد المصارف الحكومية ولكل السنوات الأربع الأخرى السابقة، أما التفصيل فموضح خلال الجدول رقم (1). أما جدول رقم (2) فيوضح إجراءات البنك المركزي العراقي حول الكثافة المصرفية، فقد نال عام 2013 المرتبة الأولى بين سنوات الدراسة في عدد الإجازات الممنوحة لممارسة الأعمال بالنسبة لفروع المصارف الأجنبية بـ 26 إجازة ممارسة مقارنة مع عام 2010 بمنح 2 إجازة و بمتوسط 8.2 بانحراف معياري 10.84 للمدة نفسها. في حين لم تشهد سنوات الدراسة أي إجازة لشركات التحويل المالي في ماعدا عام 2011 وذلك بمنح 2 إجازة و لمتوسط 0.40 بانحراف معياري 1.

وكان لعام 2011 أيضا النصيب الأكبر في عدد الإجازات الممنوحة لممارسة الأعمال لفروع المصارف المحلية إذ بلغت 202 إجازة ممارسة مقارنة مع الأقل عام 2012 بصفر إجازة لمتوسط 71 وانحراف معياري بلغ 97.18 للمدة نفسها . في حين أن عام 2014 هو العام المتألق في عدد الإجازات الممنوحة لشركات الصيرفة فقد بلغ عدد الإجازات الممنوحة في هذا العام 875 أجازة مقارنة مع الأعوام 2010 و 2012 و 2013 والتي لم تشهد منح أي إجازة في ماعدا العام 2011 بـ 12 إجازة ومتوسط 175.6 بانحراف معياري 435.52.

كما جاء عام 2011 بالمرتبة الأولى في منح موافقة لفروع شركة تحويل مالي بـ 60 موافقة مقارنة مع عامي 2012 و 2013 والذي لم يشهدا أي موافقة، وبالتالي يكون متوسط الموافقات الممنوحة 24 و بانحراف معياري 29.64 للمدة نفسها.

الوضع في ما يخص فتح فروع ومكاتب لمصارف محلية خارج العراق لا يحسد عليه فلم يشهد أية موافقات في ماعدا عام 2010 بـ 2 موافقة وبالتالي يكون المتوسط 0.40 و بانحراف معياري صفرا.

الحال مشابهها إلى سابقه في ما يخص إجازات ممارسات العمل لشركات التوسط المالي ولكن هنا العام هو 2012 بـ 107 إجازة عمل لوسط حسابي 21.4 بانحراف معياري 53.5 للمدة نفسها.

عاما 2013 و 2014 منحا 1 و 2 أجازة لممارسة الأعمال لمصارف محلية على التوالي وبالتالي يكون المتوسط 0.60 وبانحراف معياري 0.96 .
كما كان العام 2013 هو العام الوحيد الذي منح 6 إجازات نهائية لفروع مصارف أجنبية لممارسة الأعمال المصرفية بمتوسط 1.2 وانحراف معياري 33 للمدة نفسها.

جدول (1)

ملخص نمو أو تطور الكثافة المصرفية

الانحراف المعياري	المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	البيان	ت
124.40	1007	1204	1030	972	917	912	عدد المصارف المحلية والأجنبية مع الفروع ومكاتب التمثيل	1
0.5	6.8	6	7	7	7	7	عدد المصارف الحكومية	2
3.70	45.5	51	47	47	43	41	عدد المصارف الأهلية	3
2.90	14.6	18	15	15	11	14	فروع المصارف الأجنبية	4
0.58	0.40	1	1	-	-	-	مكاتب تمثيل بنك الإسكان	5
0	7	7	7	7	7	7	عدد المصارف الأجنبية	6
0	7	7	7	7	7	7	عدد المشاركات من المصارف الأجنبية	7
107.0057	1087.5	1294	1114	1055	997	981	المجموع	

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية

جدول (2)

ملخص إجراءات البنك المركزي حول الكثافة المصرفية

ت	البيان	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	الإحراف المعياري
1	منح أجازة ممارسة أعمال فروع مصارف أجنبية	2	4	5	26	4	8.2	10.84
2	منح أجازة ممارسة أعمال شركات تحويل مالي	-	2	-	-	-	0.40	1
3	منح أجازة ممارسة أعمال فروع مصارف محلية	12 9	202	-	14	10	71	97.18
4	منح أجازة ممارسة أعمال لشركات صيرفه	-	12	-	-	875	175.6	435.54
5	منح موافقة فروع لشركات التحويل المالي	58	60	-	-	2	24	29.64
6	فتح فروع ومكاتب لمصارف محلية خارج العراق	2	-	-	-	-	0.40	0
7	إجازات ممارسة العمل لشركات التوسط	-	-	107	-	-	21.4	53.5
8	الإجازات الممنوحة لمصارف محلية لممارسة الأعمال المصرفية	-	-	-	1	2	0.60	0.96
9	الإجازات النهائية لممارسة الأعمال المصرفية للأجنبية	-	-	-	6	-	1.2	3
	المجموع	19 1	280	112	47	893	302.8	385.15

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية

2- تبني المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية

إن القطاع المصرفي العراقي يعمل بصورة بعيدة عن التطورات الحاصلة في بيئة العمل المحاسبية المالية و ما يرافقها من تطورات، إذ يستند في عمله المحاسبي إلى تطبيق النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف دون التركيز على معايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية.

إذ إن تطبيق مثل هذه المعايير سيوحي بالثقة في نتائج أعمال هذه المصارف ومراكزها المالية، من قبل الأطراف الخارجية وبالتالي ينعكس ذلك في صورة تعاملات مهمة بين هذه المصارف، الأمر الذي يؤدي إلى الرغبة في الاستثمار في المصارف العراقية وهذا بدوره سيحسن أسعار أسهم هذه المصارف في الأسواق المالية، كذلك تطبيق مثل هذه المعايير يحسن فرص البلد في الاندماج في الاقتصاد العالمي إذ دون تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية لا يمكن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. (كاظم وداغر، 2008:ص173)

3- تطور الودائع المصرفية (القدرة على تعبئة الموارد)

من خلال هذه الفقرة سوف يتم توضيح مجموعة من المقاييس وذلك بقصد التعرف على طبيعة نمو الودائع المصرفية وتطورها خلال الزمن ودراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية والنتائج المحلي الإجمالي (PIB)، على وفق الأتي: - (الزيدي، 2000:ص144-149)

- الميل المتوسط للودائع المصرفية: يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية المصارف في جذب الودائع سواء كانت الودائع لأجل أم الادخارية أم غيرها على وفق حصتها من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هذا المؤشر مهم لقياس قوة المصارف و الأسواق المالية، ومن خلال نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي يتم قياس قوة الاقتصاد في هذا البلد، كما يمكن من خلال هذا المؤشر تقييم أداء المصارف واستراتيجياتها في تحفيز الطلب على الودائع بشكل عام.

الميل المتوسط للودائع المصرفية = الودائع بأنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي

من خلال نتائج جدول (3) أتضح أن الميل المتوسط للودائع المصرفية في المصارف الحكومية يتسم بالتذبذب خلال مدة الدراسة إذ حقق أعلى ميل متوسط للودائع المصرفية عام 2014 بنسبة 0.225 أما أقل ميل متوسط فقد كان من نصيب عام 2012، أما متوسط ميل مدة الدراسة فقد كان 0.175 بانحراف معياري 0.035 . في حين المصارف الخاصة كانت أقرب إلى عدم التذبذب وبنسب متقاربة بمتوسط 0.033 وانحراف معياري 0.003، أما الصورة الإجمالية للقطاع فقد شهدت تذبذباً نتيجة التذبذب الحاصل في المصارف الحكومية والذي انعكس على الإجمالي إذ حقق عام 2014 أعلى ميل متوسط والبالغ 0.260 أما أقل ميل متوسط فقد كان من نصيب عام 2012، بمتوسط 0.209 وانحراف معياري 0.036.

جدول (3)

الميل المتوسط للودائع المصرفية لدى المصارف العاملة في العراق

ت	البيان	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	الانحراف المعياري
1	الميل المتوسط للودائع المصرفية لدى المصارف الحكومية	0.194	0.171	0.137	0.150	0.225	0.175	0.035
2	الميل المتوسط للودائع المصرفية الخاصة	0.0339	0.028	0.031	0.034	0.035	0.033	0.003
3	أجمالي القطاع المصرفي	0.227	0.199	0.168	0.185	0.260	0.209	0.036

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على المعادلات المذكورة سابقاً والبيانات من تقارير البنك المركزي

- **الميل الحدي للإيداع المصرفي:** يقيس هذا المؤشر معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، و تستطيع المصارف من خلال هذا المؤشر أن تحدد

مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو ضعفها، مما يتحتم على المعنيين تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة والإستراتيجية المطبقة والتي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع.

الميل الحدي للإيداع المصرفي = معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج من التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

على وفق ما جاء في جدول (4) فأن التذبذب في الميل الحدي للإيداع كان كبيراً بالنسبة للقطاع الحكومي فقد تحول من موجب في عامين 2010 و 2011 إلى سالب عام 2012 ثم موجب عام 2013 وتعود أكبر نسبة سالبة في عام 2014، أما القطاع الخاص فقد كان أقل تذبذباً إذ لم يشهد أي تحول بين السالب والموجب فقد كان عام 2013 أكبر ميل حدي حيث بلغ 0.084 مقارنة بأقل ميل حدي للإيداع عام 2014 حيث بلغ 0.009 بمتوسط 0.050 بانحراف معياري 0.031، أما الصورة الإجمالية للقطاع فقد شهدت تذبذباً كبيراً بين السالب والموجب إذ حقق عام 2011 أكبر ميل بلغ 1.035 في حين كان عام 2014 اقل ميل إذ بلغ -0.57، أما متوسط مجموع الجهاز المصرفي فقد كان 0.260 بانحراف معياري بلغ 0.591 .

جدول (4)

الميل الحدي للإيداع لدى المصارف العاملة في العراق

ت	البيان	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	الانحراف المعياري
1	الميل الحدي للإيداع لدى المصارف الحكومية	0.350	0.912	-0.043	0.355	-0.486	0.218	0.520
2	الميل الحدي للإيداع لدى المصارف الحكومية الخاصة	0.027	0.071	0.057	0.084	0.009	0.050	0.031
3	الميل الحدي للإيداع لأجمالي	0.377	1.035	0.014	0.439	-0.57	0.260	0.591

							القطاع المصرفي
المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على المعادلات المذكورة سابقاً والبيانات من تقارير البنك المركزي							

• **معامل المرونة الداخلية للودائع المصرفية:** يبرز مفهوم المرونة الداخلية كأحد المعايير التحليلية لتقييم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع المصرفية، وينصرف هذا المفهوم إلى تحديد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه احد مؤشرات الاقتصاد الكلي وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة،

$$\frac{\Delta \text{الودائع}}{\text{الودائع}}$$

وتعكس العلاقة

الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموماً، ومنها يمكن الحكم على الإيداع المصرفي بأنه يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي إذا كان يزيد على (1) والعكس إذا قل عن (1) فتأثير الودائع بالدخل الحقيقي تأثيراً ضعيفاً وفي المصارف وهي تهدف إلى جذب المزيد من الودائع أن تجعل ودائعها أكثر مرونة لما ينطوي عليه ذلك من زيادة إمكانية توليد موارد مالية كافية لتمويل متطلبات الاقتصاد، وهو ما يعني أيضاً مؤشر لدرجة استخدام التمويل الذاتي للاقتصاد الوطني. (الزبيدي، 2000:ص144-149)

على وفق جدول رقم (5) أتضح أن الإيداع المصرفي لدى المصارف الحكومية يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي لجميع الأعوام ماعدا 2012 فقد كانت النتيجة أقل من الواحد الصحيح 23.07-، إذ حقق عام 2010 أعلى معامل مرونة بلغ 717.1 ثم بدأ بالانخفاض والتذبذب بين السالب والموجب وتحقيق متوسط بالغ 2.288 بانحراف معياري 15.066 . أما على مستوى المصارف الخاصة فقد حقق كذلك عام 2010 أعلى معامل مرونة 12.86 مقارنة مع أقل معامل مرونة 92- وهو بذلك لا يستجيب بصورة نظامية، أي الإيداع المصرفي للتغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين كان مجموع القطاع أي الإيداع الإجمالي للمصارف الحكومية والخاصة ذا معامل مرونة موجب وأكبر من الواحد وهو بذلك يستجيب وبصورة منتظمة للتغيرات التي تحصل في الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي، فقد جاء عام 2012 بأكبر معامل مرونة 85 مقارنة بأقل معامل مرونة من نصيب عام 2014 فقد حقق 3.77 وبذلك فمتوسط الدراسة بلغ 24.152 بانحراف معياري 34.444.

جدول (5)

معامل المرونة الداخلية للودائع لدى المصارف العاملة في العراق

ت	البيان	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	الانحراف المعياري
1	معامل المرونة الداخلية للودائع لدى المصارف الحكومية	717.1	6.94	-23.07	6.86	3.24	2.288	15.066
2	معامل المرونة الداخلية للودائع لدى المصارف الخاصة	12.86	11.8	3.95	6.64	-92	-11.35	45.233
3	معامل المرونة الداخلية للودائع لدى الجهاز المصرفي ككل	18.05	7.12	85	6.82	3.77	24.152	34.444

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على المعادلات المذكورة سابقاً والبيانات من تقارير البنك المركزي

4- قدرة الجهاز المصرفية على تغطية الائتمان

إن قدرة أي جهاز مصرفي، بل حتى على مستوى المصرف الواحد في منح الائتمان أي تغطية للزبائن سواء كان ذلك ائتمناً نقدياً أم تعهدياً يتوقف على مجموعة من المؤشرات والمقاييس ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي :

- أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني : يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد المصارف على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري والمبدأ في هذا المعيار وجود علاقة ترايط طردية ودائمة وفقاً للعلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان

أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني = $\frac{\text{الودائع المصرفية}}{\text{القروض و الائتمان}}$

يشير الارتفاع في أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني و الاستثماري إلى قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية، مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع، والعلاقة المنخفضة تعكس تدهور القدرة الإيداعية للمصارف بشكل لا يتناسب والاتجاهات المصرفية الائتمانية والاستثمارية، مما يعني لجوءها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع، ومما لاشك فيه استمرار برامج التنمية الاقتصادية والرغبة بمعدلات أكبر للنمو في غالبية الاقتصاديات تقتضي الرفع في معدل النمو في الائتمان المصرفي عموماً والائتمان طويل الأجل بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع من قبل المصارف مما يتطلب إستراتيجيات شاملة من خلالها يتم تعبئة أكبر مقدار ممكن من تلك الودائع من خلال جذب المزيد من الأموال للاقتصاد، وقد برهنت النظرية النقدية أن جزءاً من الائتمان الممنوح يعود مرة أخرى إلى النظام المصرفي بشكل وداائع جديدة، ويعبد الائتمان المصرفي أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة في الاقتصاد إذا لم يتم استخدامها بالشكل الصحيح، ففي حالة الانكماش يؤدي إلى الكساد والإفراط فيه يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقاً مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسباً مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

جدول (6) يوضح أهمية الودائع على مستوى المصارف الحكومية والخاصة وعلى مستوى الجهاز المصرفي، إذ حقق عام 2010 أعلى نسبة أهمية بـ73% مقارنة بالأقل عام 2013 بـ57% لمتوسط مدة الدراسة البالغ 63% بانحراف معياري 7.05، فيما يتعلق بالمصارف الحكومية، أما المصارف الخاصة فقد كانت النسب أشبه ما تكون مستقرة إذ تراوحت بين 10% إلى 11% بمتوسط مدة دراسة بالغ 10.56% لانحراف معياري 0.5% . أما فيما يتعلق بمجموع القطاع فهو المهم في هذا الموضوع إذ حقق عام 2011 النسبة الأعلى فقد بلغت 57% مقارنة بالأقل والتي حققها عام 2013 بـ50% لمتوسط مدة دراسة بلغ 53.45% بانحراف معياري 2.55. نلاحظ على مستوى القطاع أن النسبة تتراوح بحدود

50% وهي لا تتناسب مع الاتجاهات الائتمانية والاستثمارية، وهذا يعني لجوء المصارف إلى السيولة المتاحة للتغطية وتعويض عجز الودائع.

جدول (6)

أهمية الودائع المصرفية بالنسبة للائتمان لدى المصارف العاملة في العراق (%)

ت	البيان	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	الانحراف المعياري
1	أهمية الودائع لمجموع الائتمان بالنسبة للقطاع الحكومي	73	68	59	57	59	63	7.05
2	أهمية الودائع لمجموع الائتمان بالنسبة للقطاع الخاص	10	10	11	11	10	10.56	0.50
3	أهمية الودائع لمجموع الائتمان بالنسبة لمجموع القطاع	52	57	53	50	54	53.46	2.55

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على المعادلات المذكورة سابقاً والبيانات من تقارير البنك المركزي

ثالثاً: - مؤشرات الأمان في الجهاز المصرفي العراقي

ضمن الإشارة إلى الأمان في الجهاز المصرفي من الضروري التنويه إلى أن المصارف كشركات مساهمة (المصارف ذات الملكية المساهمة) تتميز عن الشركات المساهمة الأخرى في القطاعات الأخرى غير المالية بأنها تتصف بنسبة رفع مالي كبير يجعلها ذات طبيعة خاصة بمعنى أن رؤوس أموالها تشكل جزءاً بسيطاً من مجموع أصولها، وتختلف نسبة هذا الجزء من نظام نقدي إلى آخر. أما أهم مؤشرات الأمان في هذا الجهاز فهي:-

1- معيار السيولة

تعرف سيولة المصرف، على أنها القدرة على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أصول مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة لتلبية احتياجات السيولة.

كما تعد السيولة مؤشراً قوياً يعتمد عليه العملاء في المقارنة بين القوة المالية للمصارف، كون أن السيولة المرتفعة وقدرة المصرف على تحويل الأصول إلى سيولة بشكل سريع ومن دون تحقيق خسائر، يشير إلى أن المصرف يتمتع بمركز مالي ونقدي متين، يستحوذ على ثقة المودعين والمستثمرين والمساهمين، بما في ذلك المدينون والدائنون للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي الوقت أي سرعة تحول الموجود إلى نقد، والمخاطرة أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسويله، والكلفة أي الخسائر أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد.

(Bain & Howells, 2000:p8)

كما أن هنالك تفاعلاً وتربطاً بين نقص السيولة والملاءة في المصرف، حيث أن المصارف تمول الأصول غير السائلة بالديون قصيرة الأجل، وهو ما يتسبب في نقص السيولة الإجمالية، لو أن المودعين قاموا بسحب ودائعهم بشكل مفاجئ أو أصبحوا غير مستعدين لتجديد الدين، مما يضطر المصرف لاستبعاد قروض مريحة قبل الأوان، وهذا يمكن أن يؤدي بالمصرف إلى مواجهة خسائر كبيرة من شأنها كبح جماح الإقراض في المستقبل، بالمقابل يمكن أن يدفع إلى حدوث فشل في المصرف. (Radjan& Diamond, 2003:P5)

احتياجات سيولة المصرف تتكون من التزامات مباشرة مثل سحوبات الودائع أو طلبات القروض التي يجب أن يحققها المصرف بشكل مستمر بوصفه وسيطاً مالياً . والمودعون والمقترضون يجب أن تكون لديهم ثقة بقيمة موجودات المصرف من أجل التأمين على أموالهم في المصرف، وبسبب صعوبة معرفة مقدار ثقة المودعين الحساسين للجودة، من الصعوبة قياس احتياجات سيولة المصرف وقدرته على مقابلة هذه الاحتياجات.

أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة

المصرف على الأقراس وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية، بحث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي.

(بو عبدلي وسعيد، 2014: ص102)

يلاحظ من الجدول (7) أن نسبة السيولة المصرفية (والتي تم الحصول عليها من النشرات السنوية للبنك المركزي للأعوام المذكورة) التي تحتفظ بها المصارف التجارية ضمن الجهاز المصرفي قد ارتفعت مما يعكس مؤشرين، الأول: ضعف الإجراءات واستخدام وسائل ساعدت في عدم توظيف السيولة المصرفية، على الرغم من أن المصارف التجارية الحكومية تحظى بثقة الأفراد لأنها مصارف مضمونة من جانب الحكومة ومن الاستحالة أن تتعرض هذه المصارف إلى الإفلاس، إذ أخذت نسبة السيولة بالارتفاع من 23% عام 2010 إلى 68% عام 2014.

أما المؤشر الثاني: فهو اتجاه أغلب المصارف إلى منح الائتمان أتعهدى (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) بنسبة 59.9% من إجمالي الائتمان التعهدى والنقدي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي، في حين بلغت هذه النسبة للائتمان النقدي 40.1% مما إنعكس ايجابيا على نسبة كفاية رؤوس أموالها والذي نتج عنه في الوقت نفسه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة 30% وقاربت 68% في نهاية عام 2014 بالنسبة للمصارف التجارية. (التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2014: ص 26)

جدول (7)

نسبة سيولة المصارف التجارية

ت	السنة	نسبة السيولة
1	2010	23%
2	2011	48%
3	2012	54%
4	2013	66%
5	2014	68%

2- معيار كفاية رأس المال

إن مفهوم كفاية رأس المال يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف). وتعد كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، فكلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس من ذلك صحيح، فكلما ارتفعت احتمالية إعسار المصرف انخفضت ملاءته المالية.

وبهدف التحسين من درجة قياس الملاءة المالية للمصارف على مستوى العالم، أقرت لجنة بازل الدولية في عام 1988 ما يعرف بمعيار "بازل 1"، الذي وضع معايير عملية وتطبيقية لقياس ملاءة كل مصرف وسلامته، معتمداً في ذلك على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية، بحيث لا يقل حجم رأس المال عن 8 في المائة. وفي عام 1999، طورت لجنة بازل معيار "بازل 1" إلى ما يعرف اليوم بمعيار "بازل 2" ليتواءم ذلك مع المرحلة الجديدة التي يشهدها العالم من ارتفاع ليس في درجات المخاطر المالية فحسب، بل وحتى في المخاطر التشغيلية والائتمانية، ومخاطر السوق والإدارة، إذ يقوم معيار "بازل 2" من خلال استخدام أساليب متقدمة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، لتحديد مستويات رأس المال المطلوبة للمصرف.

وبسبب الأزمة المالية العالمية التي حلت بالعالم في عام 2008، اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة التي من شأنها العمل على زيادة رأس المال إلى الحد الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي، لتمكين المصرف من مواجهة الخسائر المحتملة، وتم تحديد موعد زمني نهائي يتمثل في الأول من كانون الثاني (يناير) 2013 بدء التطبيق التدريجي للقواعد وهي القواعد المعروفة باسم "بازل 3"، بحيث يتم الالتزام الكامل بالتطبيق في عام 2019.

و ينظر إلى كفاية رأس المال على أنه مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي للمصرف أو هو مقدار رأس المال الذي يكون كافياً لامتصاص الخسائر التي تحدث عن طريق الإقراض والاستثمار والخدمات المصرفية المقدمة الأخرى التي يقوم بها المصرف، كما تعرف على أنها القدرة النهائية للمصرف على سداد الالتزامات المتمثلة بحق المودعين والمالكين من حملة

الأسهم، وهناك اختلاف بين السيولة المصرفية وكفاية رأس المال، يمكن توضيحها من خلال جدول المقارنة الآتي.

جدول (8)

مقارنة مفهوم السيولة ومفهوم كفاية رأس المال

ت	السيولة	كفاية رأس المال
1	تعرف السيولة بأنها القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق أو عند المطالبة	يعرف على أنه القدرة النهائية لسداد الالتزامات المتمثلة بحق المودعين والمالكين من حملة الأسهم
2	تمثل مشكلة تواجهها المؤسسات المالية والمصرفية يوماً فهد حالة مستمرة وملازمة للإدارة.	تمثل مشكلة تظهر في أوقات الأزمات والظروف الصعبة و تظهر في حالة العسر المالي وحالة التصفية.

فضلاً عن أن لجنة بازل قامت بتحديد العلاقة ما بين رأس المال من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بالأوزان الخطرة من ناحية أخرى وبنسبة 8%، أنها أتاحة الحق لأي دولة بأن تكون أكثر تشديد، وعليه فأن تقويم كفاية البنوك في مجالات المعاملات الدولية يرتبط بمدى التزامها بحدود هذه النسبة.

(Baselcommittee on banking supervision new Basel Accorol 2009:P4)

من خلال البيانات المعتمدة أتضح أن خلال سنوات الدراسة لم تحقق المصارف الحكومية نسبة كفاية رأس المال ضمن الحد الأدنى المقررة استنادا لأحكام المادة (16) من قانون المصارف العراقي النافذ والبالغ (12%)، وخصوصاً مصرف الرافدين إذ حقق خلال عامين (وذلك على وفق ما أوضحه تقرير الاستقرار المالي للأعوام المذكورة) 2013 و2014 2% و 3% على التوالي، في حين أن المصارف الخاصة حققت نسب تفوق النسبة المقررة أعلاه حتى تجاوزت 30% على مدى سنوات الدراسة . أما فيما يخص نسبة رأس المال إلى أجمالي الموجودات الممتلك فيوضح جدول (9) أن عام 2014 حقق النسبة الأعلى بالنسبة للمصارف الحكومية بنسبة 34.54% مقارنة بمتوسط الدراسة البالغ 27.69% بانحراف معياري 4.62. في حين جاء عام 2013 الأعلى بالنسبة للمصارف الخاصة بـ 0.80%

مقارنة بالأقل لعام 0.495 % لمتوسط دراسة بلغ 0.59% بانحراف معياري 0.26. أما فيما يتعلق بمجموع الجهاز المصرفي فقد كان من نصيب عام 2014 وذلك لانعكاس نسبة المصارف الحكومية فقد حقق 35.28% مقارنة بالأقل من نصيب عام 2010 بـ 22.85. لمتوسط دراسة بلغ 28.28 بانحراف معياري 2.44. للمدة نفسها.

جدول (9)

نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة في العراق

ت	البيان	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	الانحراف المعياري
1	نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات للمصارف الحكومية	22.11	26.4	25.99	29.38	34.54	27.69	4.62
2	نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات للمصارف الخاصة	0.1	0.4	0.7	0.8	0.7	0.5	0.2
3	نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات لأجمالي القطاع	22.85	26.89	26.74	30.18	35.28	28.28	2.4

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير الاستقرار المالي والبنك المركزي

3- الديون المتعثرة ومدى كفاية مخصصاتها

المصارف لديها نوع من القروض تسمى القروض أو الديون المتعثرة (غير متداولة) Nonperforming (noncurrent) Loans والتي هي ائتمانات (اعتمادات) (رصيد الدائنين) التي لم تعد تتحقق فيها (فوائد إيرادات) أو التي كان لا بد من إعادة هيكلتها لتتكيف مع تغيرات الظروف، يتم وضع القروض في فئة المتعثرة عندما يكون من المقرر سداد القروض والتي فات على موعد استحقاقها أكثر من 90 يوماً.

(Rose&Hudgins,2010:p137)

إن الظروف الأمنية الخاصة التي يعيشها العراق و بسبب الحرب على الإرهاب يعاني القطاع المصرفي الحكومي والخاص مشكلة عدم تمكن قسم كبير من المقترضين من تسديد ما بذمتهم من ديون بتواريخ استحقاقها فضلاً عن زيادة نسب الخطورة في منح الائتمان النقدي للزبائن مما أربك عمل المصارف وانعكس ذلك على حدود السيولة في بعض المصارف، مما

سيعرض بعضها للانهايار والإفلاس فضلاً عن أن ذلك سيؤدي إلى التأثير على الوضع الاقتصادي للبلاد والنشاط التمويلي والاستثماري خلال المرحلة الراهنة. من خلال بيانات جدول (10) أتضح أن معدل الديون المتعثرة لدى المصارف العاملة أهداً بالارتفاع خلال سنوات الدراسة وعلى كل المستويات المصارف الحكومية والخاصة وكذلك أجمالي الديون على مستوى الجهاز المصرفي ليصل إلى أعلاه في عام 2014 إذ بلغ 2361.1 مليار دينار لمتوسط 1121.96 بانحراف معياري 975.44 . أما التفاصيل فموضحة بالجدول الآتي.

جدول (10)

الديون المتعثرة لدى المصارف العاملة في العراق (مليار دينار)

الانحراف المعياري المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	البيان	ت
847.155	1825.3	1582	205.6	190.2	103.95	الديون المتعثرة لدى المصارف الحكومية	1
198.355	535.8	412.5	296.3	269.1	193.05	الديون المتعثرة لدى المصارف الخاصة	2
975.44	2361.1	1994.5	497.9	459.3	297	أجمالي الديون المتعثرة	3

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير الاستقرار المالي

4- نمو مؤشرات ميزانيات القطاع المصرفي

على الرغم من كل الجهود الحثيثة لتوجيه الإقراض بما يليبي احتياجات التمويل لكل الأنشطة الاقتصادية إلى أن واقع مؤشرات الجهاز المصرفي ومن خلال البيانات الخاصة بالجهاز المصرفي العراقي تشير وبعد استخراج معدلات النمو السنوية (على وفق معادلة النمو البسيط) خلال مدة الدر سه إلى أن هنالك نمواً إيجابياً لبعض هذه المؤشرات ولبعض السنوات وهنالك بعضها الآخر سلبي في بعض هذه المؤشرات الأساسية.

إذ يشير جدول (11) إلى أن أعلى نمو حققه إجمالي موجودات الجهاز كان من نصيب عام 2012 بنسبة 32.8% مقارنة بالأقل لعام 2011 بنسبة 60.4- % مقارنة بمتوسط الدراسة البالغ 0.22-% لانحراف معياري بلغ 35.207.

أما في ما يخص نمو رأس المال فقد حقق عام 2012 كذلك الأعلى من بين سنوات الدراسة بنسبة بلغت 51.3% في حين كانت نسبة النمو الأقل من نصب عام 2014 بـ 18.2% بمتوسط 31.6% لانحراف معياري 13.042، كان نمو إجمالي الودائع لعام 2012 الأقل خلال مدة الدراسة بنسبة 4.15-% مقارنة بالأعلى لعام 2010 البالغة 41.74% بمتوسط 21.456% بانحراف معياري 21.332.

أما الائتمان النقدي الممنوح فقد جاء متناغماً مع الزيادة الحاصلة في نمو إجمالي الودائع وهذا منطقي إذ حقق عام 2010 أعلى نسبة بلغت 77% أما الأقل فقد كانت من نصيب عام 2013 بـ 13.5% بمتوسط مدة دراسة بلغ 40.58% لانحراف معياري 27.968.

كما لا يمكن المرور بهذه المؤشرات دون التطرق إلى مؤشر مهم وهو حجم الأرباح (صافي الأرباح قبل البنود غير الاعتيادية والضرائب) التي يحققها هذا الجهاز فقد كان هنالك تنذب بين النمو السالب والموجب، فقد حقق عام 2011 أعلى نسبة نمو بلغت 68.07% مقارنة بأقل نسبة نمو لعام 2014 بلغت 16.39-% بمتوسط 11.708% لانحراف معياري بلغ 35.138.

جدول (11)

نسب نمو بعض مؤشرات الجهاز المصرفي

ت	البيان	نمو إجمالي الموجودات	نمو رأس المال	نمو إجمالي الودائع	نمو إجمالي الائتمان النقدي	نمو صافي الربح
1	2010	8.7	22	41.74	77	-10.29
2	2011	-60.4	36	16.83	38	23.89
3	2012	32.8	51.3	-4.15	60	68.07
4	2013	9.3	30.5	44.9	13.5	-6.74
5	2014	8.5	18.2	7.96	14.4	-16.39
6	المتوسط	-0.22	31.6	21.456	40.58	11.708
7	الانحراف	35.207	13.042	21.332	27.968	35.138

						المعياري
--	--	--	--	--	--	----------

المصدر: مــــن أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير الاستقرار المالي

مؤشر حجم التداول

يعرف مؤشر السوق على أنه قيمة رقمية تقيس التغيرات التي تحدث في سوق الأوراق المالية، أذ يتم تكوين هذا المؤشر و تحديد قيمته في البداية وتتم بعد ذلك مقارنة قيمة المؤشر عند أي نقطة زمنية، مما يتيح إمكانية معرفة تحركات السوق الارتفاع أو الانخفاض، اذ يعكس المؤشر أسعار السوق واتجاهاتها .

ويعد مؤشر السوق أو مجموع المؤشرات مقياساً حقيقياً لأداء سوق الأوراق المالية سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، فهي تلخص الأداء الإجمالي للسوق، ونظراً لكون المؤشر يتكون من شركات في قطاعات اقتصادية مختلفة، فضلاً عن أنه يعد أسلوباً سهلاً لتحويل أداء الاقتصاد إلى صورة كمية.

(طالب وأخرون، 2013:ص202)

كما أن حجم التداول يعد مؤشراً مهماً من المؤشرات التي تعتمد في قياس سيولة السوق المالية . والتي تقاس بقيمة ما يتم تداوله من ادوات مالية (أسهم عادية، اسهم ممتازة،سندات، و...) في سوق الأوراق المالية وبمختلف الأسعار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة زمنية معينة، كما يعد مؤشراً جيداً لقياس مستوى نشاط السوق . (محمد، 2014:ص166)

المبحث الثالث: الجانب العملي للدراسة

أولاً :- تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

من اجل اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها (علاقات الارتباط) ومعنوياتها فقد تم استخدام معامل الارتباط الخطي Person واختبار t، بين مؤشرات حجم النشاط المصرفي كمتغير مستقل وحجم التداول الكلي كمتغير معتمد،وقد جاءت النتائج على وفق الآتي:

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:- من خلال جدول (12) تشير بيانات المعالجة الإحصائية إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات حجم النشاط

المصرفي كمتغير مستقل وحجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير معتمد عند مستوى معنوية (0.01) مما يعني قبول فرضية العدم H_0 ورفض فرضية الوجود H_1 . أما على مستوى المؤشرات (مؤشرات المتغير المستقل) فهي على وفق الآتي:- يوضح جدول (12) عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين مؤشر إجمالي رأس المال والاحتياطات والمخصصات بحوزة الجهاز المصرفي كمؤشر للمتغير المستقل و حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير معتمد، إذ بلغ معامل الارتباط بينهم (0.089) ومما يعزز ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (0.684) كانت أقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (2.266) وكذلك قيمة (p-value) كانت أكبر من (1%) إذ بلغت (0.497)، هذا يدل على أنه لا توجد علاقة بين ما يحققه الجهاز المصرفي من رأس مال جيد وتحكمه بالاحتياطات وإدارة المخصصات مع حجم تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية.

من خلال الجدول نفسه السابق يتضح أن هنالك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة جداً عند مستوى معنوية 1% بين مؤشر حجم إجمالي الموجودات المتحققة لدى الجهاز المصرفي كمؤشر للمتغير المستقل و حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير معتمد، إذ بلغ معامل الارتباط بينهم (-0.125) ومما يعزز ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (-1.223) كانت أقل من (t) الجدولية البالغة (2.266)، هذا يعكس على أن تحقيق حجم كبير من الموجودات لدى الجهاز المصرفي لا ينعكس إيجابياً على حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية.

يعكس جدول (12) علاقة ارتباط ضعيفة وليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين مؤشر إجمالي الودائع بأنواعها التي بحوزة الجهاز المصرفي كمؤشر للمتغير المستقل و حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية، إذ بلغ معامل الارتباط بينهم (0.130) ومما يعزز ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (0.997) كانت أقل من (t) الجدولية البالغة (2.266) وكذلك قيمة (p-value) كانت أكبر من (1%) إذ بلغت 0.323، هذا يدل على أن تحقيق حجم كبير من الودائع باختلاف أنواعها من قبل الجهاز المصرفي لا علاقة له بحجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية .

نتائج المعالجة توضح علاقة ارتباط ضعيفة جداً وليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين مؤشر الائتمان النقدي الممنوح من قبل القطاع المصرفي كمؤشر للمتغير المستقل و حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير معتمد، إذ بلغ معامل الارتباط بينهم (0.140) ومما يعزز ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (1.080) كانت أقل من (t) الجدولية البالغة (2.266) وكذلك قيمة (p-value) كانت أكبر من (1%) إذ بلغت (0.285)، هذا يدل على أن أزيداد أو عدم أزيداد حجم مؤشر الائتمان النقدي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي لا ينعكس على حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية.

من خلال الجدول نجد عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين مؤشر الائتمان التعهدي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي كمؤشر للمتغير المستقل و حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير معتمد، إذ بلغ معامل الارتباط بينهم (0.092) ومما يعزز ذلك أن قيمة (t) المحسوبة البالغة (0.706) كانت أقل من (t) الجدولية البالغة (2.266) وكذلك قيمة (p-value) كانت أكبر من (1%) إذ بلغت 0.483، هذا يدل على أنه منح الائتمان التعهدي من قبل الجهاز المصرفي لا ينعكس ذلك على حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية.

يوضح لنا جدول (12) أن هنالك علاقة ارتباط ضعيفة جداً وليس ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين مؤشر السيولة المصرفية التي تتمتع بها المصارف التجارية ضمن الجهاز المصرفي كمؤشر للمتغير المستقل و بحجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير معتمد، إذ بلغ معامل الارتباط بينهم (0.128) ومما يعزز ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (0.987) كانت أقل من (t) الجدولية البالغة (2.266) وكذلك قيمة (p-value) كانت أكبر من (1%) إذ بلغت (0.328)، وهذا يدل على أن تحقيق نسب عالية من السيولة المصرفية لا ينعكس ذلك على حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية، وهذا منطقي كون هذه النسبة المرتفعة تشكل أمولاً عاطلة في حوزة المصارف التجارية.

جدول (12)

نتائج علاقة الارتباط بين مؤشرات حجم النشاط للجهاز المصرفي وحجم التداول الكلي في سوق الأوراق المالية

المتغير التابع	المتغير المستقل
حجم التداول في سوق الأوراق المالية	مؤشر إجمالي رأس المال والاحتياطيات والمخصصات
0.089	معامل الارتباط
0.684	قيمة (t) المحسوبة
2.266	قيمة (t) الجدولية
0.497	P-Value
حجم التداول في سوق الأوراق المالية	مؤشر إجمالي موجودات الجهاز المصرفي
-0.125	معامل الارتباط
-1.223	قيمة (t) المحسوبة
2.266	قيمة (t) الجدولية
0.226	P-Value
حجم التداول في سوق الأوراق المالية	مؤشر إجمالي الوداع المصرفية في الجهاز المصرفي
0.130	معامل الارتباط
0.997	قيمة (t) المحسوبة
2.266	قيمة (t) الجدولية
0.323	P-Value
حجم التداول في سوق الأوراق المالية	مؤشر إجمالي الائتمان النقدي الممنوح
0.140	معامل الارتباط
1.080	قيمة (t) المحسوبة
2.266	قيمة (t) الجدولية
0.285	P-Value
حجم التداول في سوق الأوراق المالية	مؤشر إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح
0.092	معامل الارتباط
0.706	قيمة (t) المحسوبة
2.266	قيمة (t) الجدولية
0.483	P-Value
حجم التداول في سوق الأوراق المالية	مؤشر السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية

معامل الارتباط	0.128
قيمة (t) المحسوبة	0.987
قيمة (t) الجدولية	2.266
P-Value	0.328

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ثانياً:- تحليل علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة

من اجل اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها (علاقات التأثير) ومعنوياتها فقد عكف الباحث على استخدام الانحدار الخطي البسيط (Regression) فضلاً عن استخدام معامل التفسير (R^2) لغرض قياس نسبة ما يفسره حجم النشاط للجهاز المصرفي بحجم التداول الكلي في سوق الأوراق المالية.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:- من خلال جدول (13) تشير بيانات المعالجة الإحصائية إلى عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل حجم النشاط للجهاز المصرفي والمتغير المعتمد حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير معتمد عند مستوى معنوية (0.01)، مما يعني قبول فرضية العدم H_0 ورفض فرضية الوجود H_1 . اما على مستوى المؤشرات (مؤشرات المتغير المستقل) فقد وجد أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي بين حجم التداول ومؤشر إجمالي رأس المال والاحتياطيات والمخصصات على وفق الجدول (13) بلغت (0.468) وهي بذلك أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.25) عند مستوى معنوية (1%) ودرجة حرية 58 وأن مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.005)، ويتضح من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.008) أن نسبة ما يفسره مؤشر حجم إجمالي كل من (رأس المال، الاحتياطيات، المخصصات) للجهاز المصرفي في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية تبلغ 0.8% أما النسبة المكملة فتعود إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج. كما بلغت قيمة معامل المعيارى للانحدار (Beta) (0.005).

اما علاقة حجم التداول مع مؤشر إجمالي الموجودات فقد كانت على وفق الجدول (13) أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي بلغت (1.495) وهي بذلك أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.25) عند مستوى معنوية (1%) ودرجة حرية 58 وأن مستوى دلالة (F)

قد بلغت (0.005)، ويتضح من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.025) أي أن نسبة ما يفسره مؤشر أجمالي الموجودات للجهاز المصرفي في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية تبلغ 2.5% أما النسبة المكملة فتعود إلى عوامل أخرى، كما بلغت قيمة معامل المعايير للانحدار (Beta) (0.000).

في حين بلغت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي لعلاقة حجم التداول و مؤشر إجمالي الودائع المصرفية على وفق الجدول (13)، (0.995) وهي بذلك أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.25) عند مستوى معنوية (1%) ودرجة حرية 58 وأن مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.005) ويتضح أن قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.017) أي أن نسبة ما يفسره أجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية 1.7% أما النسبة المكملة فتعود إلى عوامل أخرى. كما بلغت قيمة معامل المعايير للانحدار (Beta) (0.03).

كما أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي لعلاقة حجم التداول و مؤشر إجمالي الائتمان النقدي الممنوح على وفق الجدول (13) بلغت (0.004) وهي بذلك أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.25) عند مستوى معنوية (1%) ودرجة حرية 58 وأن مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.005) مما يعني عدم وجود علاقة أثر بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، ويتضح من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.020) أن نسبة ما يفسره الائتمان النقدي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية تبلغ 2% أما النسبة المكملة فتعود إلى عوامل أخرى. كما بلغت قيمة معامل المعايير للانحدار (Beta) (0.003).

بلغت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي على وفق الجدول (13) لعلاقة حجم التداول و مؤشر إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح (0.499) وهي بذلك أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.25) عند مستوى معنوية (1%) ودرجة حرية 59 وأن مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.005) ويتضح من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.009) أن نسبة ما يفسره أجمالي الائتمان التعهدي الممنوح من الجهاز المصرفي في حجم التداول في سوق

العراق للأوراق المالية 0.9% أما النسبة المكملة فتعود إلى عوامل أخرى. كما بلغت قيمة معامل المعيارى للانحدار (Beta) (0.003). جاءت قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار الخطي على وفق الجدول (13) لعلاقة حجم التداول و مؤشر إجمالي السيولة المصرفية التي تحتفظ بها المصارف التجارية، (0.973) وهي بذلك أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.25) عند مستوى معنوية (1%) ودرجة حرية 59 وأن مستوى دلالة (F) قد بلغت (0.005) مما يعني عدم وجود علاقة أثر بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) ويتضح من قيمة معامل التفسير (R^2) البالغة (0.017) أن نسبة ما تفسره نسبة السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية للجهاز المصرفي في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية تبلغ 1.7% أما النسبة المكملة فتعود إلى عوامل أخرى. كما بلغت قيمة معامل المعيارى للانحدار (Beta) (154232).

جدول (13)

العلاقة التأثيرية بين مؤشرات الأمان في الجهاز المصرفي وحجم التداول الكلي في سوق الأوراق المالية

المتغير التابع المتغير المستقل	Constant	حجم التداول في سوق الأوراق المالية		قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	مستوى دلالة (F)	معامل التفسير (R^2)	المعيارى
		B1	B0					
أجمالي رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	54463	0.004	0.468	2.25	0.005	0.008	0.005	
أجمالي موجودات الجهاز المصرفي	137128	0.000	1.495	2.25	0.005	0.025	0.000	
أجمالي الوداع المصرفية في الجهاز المصرفي	-65330	0.003	0.995	2.25	0.005	0.017	0.003	

0.003	0.020	0.005	2.25	1.166	0.004	19661	أجمالي الائتمان النقدي الممنوح
0.004	0.009	0.005	2.25	0.499	0.003	-19620	أجمالي الائتمان التعهدي الممنوح
64232	0.017	0.005	2.25	0.973	154232	19667	السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

الاستنتاجات والتوصيات

تناولت الدراسة بعض الأفكار والعلاقات التي تم طرحها في منهجية الدراسة وفي بناء نموذج الدراسة، وقد تم إخضاع فرضيات الدراسة للاختبار في جهاز مهم وهو الجهاز المصرفي للمدة من 2010 - 2014، ويتضمن هذا الجزء فقرتين هما أهم الاستنتاجات والتوصيات .

أ- الاستنتاجات

في ضوء النتائج المستخلصة من العرض والتحليل تم التوصل إلى مجموع من الاستنتاجات من أبرزها .

- 1- لازالت المصارف الحكومية وخصوصاً مصرف الرافدين بعيدة كل البعد عن تحقيق نسبة كفاية رأس المال لا من خلال النسبة التي حددتها مقررات بازل البالغة 8% ولا النسبة التي وضعها قانون المصارف العراقية البالغة 12% .
- 2- تراجع في صافي نمو الأرباح المتحققة خلال العامين الأخيرين من الدراسة
- 3- تشكل مؤشرات الأمان وخصوصاً رأس المال ومدى كفايته جداراً مهماً يمتص الصدمات المتمثلة بالأزمات .
- 4- على الرغم من أن قياس بعض المؤشرات لم تشكل نسباً مقنعة إلا أن حجم النشاط المصرفي لا يستهان به في أي بلد وخصوصاً العراق .

- 5- التحسن الذي طرأ على بعض المؤشرات وخصوصاً في مجال الكثافة على الرغم من أنها لم تصل إلى النسب المعيارية أو مقارنته مع بعض الدول المجاورة.
- 6- تحقيق فرضيات الدراسة وذلك بعدم وجود علاقة ارتباط أو أثر بين متغيرات الدراسة .
- 7- شهد الميل المتوسط للودائع المصرفية التي يحتفظ بها الجهاز المصرفي تذبذباً خلال مدة الدراسة.
- 8- من خلال نسب السيولة التي تحتفظ بها المصارف التجارية اتضح أنها تمتلك نسباً عالية، أخذته بالزيادة سنوياً مما يدل على وجود أموال معطلة بحوزة المصارف التجارية، وهذا ربما يعود إلى التحوط العالي الذي تمارسه المصارف في منح الائتمان.
- 9- شهدت نسبة الديون المتعثرة تزايداً مستمراً وهي ذات حجم لا يستهان فيه ضمن مكونات ميزانية الجهاز المصرفي.

ثانياً: التوصيات

- استكمالاً وفي ضوء ما سبق نستعرض أهم التوصيات.
- 1- على المصارف التجارية العمل على استثمار السيولة العالية المعطلة وأن لم يكن بالإقراض فمن خلال الأدوات الاستثمارية الأخرى الأقل درجة خطورة.
 - 2- العمل على زيادة نسبة كفاءة رأس المال لتحقيق النسبة التي تم إقرارها من قبل لجنة بازل.
 - 3- العمل وبشكل كثيف على نشر الوعي المصرفي بين المجتمع وذلك لما له من آثار ايجابية تنعكس على النشاط الاقتصادي برمته.
 - 4- منح البيئة العراقية وضعاً خاصاً في التعامل مع هذه المتغيرات وذلك بسبب العلاقة المنطقية في حدود اطلاع الباحث.
 - 5- العمل على تضمين هذه النماذج متغيرات أخرى سواء قطاعات أخرى أم مؤشرات لأداء سوق الأوراق المالية.
 - 6- التنسيق بشكل أكبر مع المؤسسات و المنظمات الدولية في مجال تبني المعايير والمقاييس و الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

7- أخذ بنظر الاعتبار نتائج الدراسة للمهتمين في هذا الجانب كونها مبنية على بيانات فعلية من مصادر رسمية متمثلة بالمنشورات الرسمية عن البنك المركزي وتقارير الاستقرار المالي في العراق.

المصادر

- 1- بو عبدلي، احلام و سعيد، حمزة عمي، "دعم تسيير مخاطرة السيولة في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة"، مجلة الواحات للبحث.
- 2- حبار، عبد الرزاق، "تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، 2013.
- 3- الزبيدي، محمود حمزة، "إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للطباعة، عمان الأردن، 2000.
- 4- زيتوني، عبد القادر و درزبالي، سهام، "تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة من 1999 ولغاية 2009"، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 11، 2012.
- 5- طالب، علاء فرحان و الموسوي، حيدر يونس و حسن، محمد فئز، "إدارة المؤسسات المالية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 6- كاظم، حسين جواد وداعر، منذر جبار، "القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية - بازل 2"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2008.
- 7- محمد، جاسم محمد، "علاقة نسبة الرفع المالي و wacc في مؤشرات سوق الأوراق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 37، المجلد العاشر، 2014.
- 8- هدهود، مايح شبيب، "القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وأفاق الإصلاح دراسة في قطاعات عربية مختارة"، مجلة الغري، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد، 2008.
- 9- مجلة الباحث، الجزائر، العدد العاشر، السنة 2012.
- 10- بحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، 2014.

-
- 11- تقارير الاستقرار المالي في العراق للعام، 2010.
 - 12- تقارير الاستقرار المالي في العراق للعام، 2011.
 - 13- تقارير الاستقرار المالي في العراق للعام، 2012.
 - 14- تقارير الاستقرار المالي في العراق للعام، 2013.
 - 15- تقارير الاستقرار المالي في العراق للعام، 2014.
 - 16- النشرة السنوية البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010.
 - 17- النشرة السنوية البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2011.
 - 18- النشرة السنوية البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2012.
 - 19- النشرة السنوية البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2013.
 - 20- النشرة السنوية البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2014.
 - 21- Baselcommittee on banking supervision new Basel Accorol 2009:P4).
 - 22- Douglas W. Diamond, Raghuram G. Rajan , [sur le lien,
<http://www.nber.org/papers/w10071>, NBER WORKING PAPER SERIES,
NATIONAL
BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, ,Cambridge, October 2003 p:5.
 - 23- Howells , peter ; Bain , Keith (Financial Markets And Institutions) 3th
ed, prentice Hall , 2000.
 - 24- Jaffee,Dwight&Levonian,Mark," ***The Structure of Banking Systems
in Developed and Transition Economies***", Eurpean Financial
Management,Vol.7 No2 ,2001.
 - 25-- Rose p, & Hudgins S,"***Bank Management& Financial Services***," 7th
Edition, McGraw- Hill/ Irwin, New York, USA , 2008.

26- Rose p, & Hudgins S, "***Bank Management & Financial Services***," 8th
Edition, McGraw- Hill/ Irwin, New York, USA , 2010.